الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٢١
المعقودة يوم الاثنين
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

الرئيس:	السيد كيتيكون	(جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
ثم:	السيدة ليونسي - كاريل (نائبة الرئيس)	(سانت لوسيا)
ثم:	السيد كيتيكون	(جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

البند ٨٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

تنظيم الأعمال

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.4/51/SR.21
19 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/51/13، A/51/369، A/51/370، A/51/371، A/51/439، A/51/476، A/51/495، A/51/509، A/50/915-S/1996/235؛ A/C.4/51/L.12 إلى L.18)

١ - السيد آل ثاني (قطر): قال إنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تكميل التبرعات بموارد ثابتة بغية كفالة ألا تظل الأونروا معتمدة على التبرعات بنسبة ٩٠ في المائة من إيراداتها. وأعرب في هذا الصدد عن مشاطرته الفريق العامل رأيه في أن تكون الجمعية العامة أكثر نشاطا مما كانت عليه في السنوات السابقة لكفالة إعطاء الأونروا الموارد التي تحتاجها لإنجاز ولايتها، لا سيما في ضوء النمو الطبيعي لأعداد اللاجئين وتدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة عمليات الوكالة. وأوضح قائلا إن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين هو الآن أقل تفاؤلا مما كان عليه في عام ١٩٩٥، بالنظر إلى عدم اليقين الذي يكتنف عملية السلام بسبب عدم وفاء الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الموقعة بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية السابقة.

٢ - وأضاف قائلا إن الأونروا اضطرت إلى اتخاذ إجراءات الطوارئ لمواجهة المضاعفات الاجتماعية - الاقتصادية للتدابير التعسفية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية، وخاصة الاستمرار في إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار إلى أن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن عواقب هذه التدابير التي لا يمكن أن تسوَّغ بذريعة الأمن. ولن يتجدد الأمل بالتوصل إلى حل سريع عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلا بخروج عملية السلام من الأزمة الحالية، وهذا يتوقف على وفاء إسرائيل بالتزاماتها المتفق عليها.

٣ - السيد منصور (لبنان): أعرب عن دعم حكومته التام للأونروا التي يعتبر دورها حيويا في لبنان. وأشار إلى أن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين لا تزال متقلبة وأنهم يشكلون عبئا ثقيلا على لبنان التي تستضيف العدد الأكبر منهم. فيتعين على المجتمع الدولي تقديم مساعدة إنسانية كبيرة لتحسين أحوالهم المعيشية وتخفيف معاناتهم إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وأشار إلى أن لبنان يعتبر وجود اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه أمرا مؤقتا، وأنه نتيجة للاحتلال الإسرائيلي واستمرار أزمة الشرق الأوسط. وموقف لبنان واضح وثابت في هذا الصدد. فوفقا للدستور اللبناني لعام ١٩٨٩، يرفض لبنان أي تسوية للاجئين على أراضيه.

٤ - ومضى قائلا إن لبنان يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المالية للأونروا التي تعد الجهة الوحيدة التي تقدم الخدمات للاجئين في لبنان. وعلى المدى الطويل ستؤدي الأزمة الميزانوية والمالية إلى تدهور الأحوال

المعيشية للاجئين ويمكن أن تترتب عليها عواقب خطيرة جدا وآثار مزعزعة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن تقدير حكومته للمفوض العام لما يبذله من جهود لزيادة عدد المانحين.

٥ - واستطرد قائلا إن لبنان يعترض على نقل مقر الأونروا إلى غزة لأنه يعرف أن الوكالة لن تكون قادرة على العمل بصورة طبيعية تحت ظروف الاحتلال الإسرائيلي. فقد أعاق النقل أعمال الوكالة الأمر الذي أضر باللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٦ - واختتم كلمته قائلا إن مئات الآلاف من اللاجئين يعتمدون على الأونروا. وإلى أن يتم التوصل إلى حل شامل عادل منصف لمشكلة اللاجئين، ينبغي للجنة أن تركّز تركيزا تاما على الإغاثة والمساعدة الإنسانية، وألا تشارك في أي مشاريع إنمائية.

٧ - السيد بارنوهادينينغرات (إندونيسيا): أعرب عن تقديره للأونروا لما تقدمه من مساعدة إلى اللاجئين. وأعرب عن ارتياح وفده لنقل مقر الأونروا إلى الأراضي المحتلة، فلا شك أن وجودها هناك سيسهم في تحسين التنسيق وزيادة فعالية رصد المشاريع والأنشطة، وسيكون بمثابة عامل استقرار في المنطقة وسيعزز عملية السلم.

٨ - ومضى قائلا إن إندونيسيا تشعر بالارتياح لعقد أول انتخابات فلسطينية بدعم كبير من الأونروا. وقد أدت الدورة الافتتاحية للمجلس الفلسطيني إلى إحياء الأمل من جديد في تحقيق السلم وعززت روح التشارك بين السلطة الفلسطينية والأونروا ممهدة السبيل لتحسين التنسيق التقني وتقديم المساعدة إلى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

٩ - وواصل حديثه قائلا إن برنامج إنفاذ السلم أحال أهداف عملية السلم إلى فوائد ملموسة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان. وأعرب عن ارتياح وفده إذ يلاحظ أن الجزء الأكبر من الأموال، سيخصص في إطار البرنامج، لمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٠ - ومضى قائلا إن مما يكدر أن يسود مناخ من التوتر وانعدام الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب إغلاقهما لفترات طويلة من جانب السلطات الإسرائيلية. ففي هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلم الهشة، يكتسي دور الوكالة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية أهمية قصوى.

١١ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يشاطر الآخرين قلقهم بشأن الأزمة المالية السيئة التي تواجهها الأونروا ويشعر بالارتياح إذ يلاحظ أن الأونروا تنظر في اتخاذ عدد من النهج الابتكارية لتوسيع قاعدة مانحيها التقليديين. فهناك حاجة إلى زيادة المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتحقق سلام عادل ودائم وشامل. ومن البديهي أنه من دون تمويل كاف، ستصبح مهام الوكالة أشد صعوبة بصورة لا متناهية.

١٢ - السيدة كارايانيدس (استراليا): قالت إن وفدها يدرك ما تضطلع به الأونروا من دور أساسي في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة وأماكن أخرى في المنطقة؛ فلكي يستتب السلم، ينبغي تحقيق تنمية اقتصادية وتحسين في نوعية حياة الفلسطينيين العاديين. وقد كان عمل الوكالة في المجالين الاجتماعي والإنساني عاملا كبيرا في الحد من حالات الإحباط الاجتماعي والاقتصادي، بما تنطوي عليه من احتمالات تفاقم أوجه التوتر السياسي في المنطقة.

١٣ - وأضاف قائلا إن تواصل عمليات الإغلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة والقيود المفروضة على حرية تنقل موظفي الوكالة يترتب عليها أثر كبير في قدرة الوكالة على الاضطلاع بعملها وفي إدارتها وكفاءتها في وقت تواجه فيه الوكالة صعوبات مالية خطيرة. وفي حين أنه لا بد من احترام الشواغل الأمنية، فإن وفدها، يأمل في إمكانية رفع القيود بسرعة حتى تتمكن الوكالة من الاضطلاع بعملها الهام ويتسنى رفع القيود المفروضة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - وأعربت عن قلق استراليا إزاء الصعوبات المالية التي تمر بها الوكالة، وعن ترحيبها بما يبذله المفوض العام من جهود لتوسيع قاعدة مانحي الوكالة. وأردفت قائلة إن بلدها تحث البلدان التي لم تكن من المانحين التقليديين، لا سيما البلدان الغنية في المنطقة، على أن تدرس بعناية الآثار المترتبة على عدم تقديم دعم مالي إلى الأونروا في مرحلة حرجة من عمليات الوكالة. وأشارت إلى أن استراليا، على الرغم من تزايد الطلبات على أموال محدودة، ظلت تساهم في ميزانية الوكالة؛ فقد بلغت مساعدتها المقدمة إلى الأونروا وإلى اللاجئين الفلسطينيين ما مقداره ٧,٨ مليون دولار في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، وقد قدم هذا المبلغ من خلال مجموعة من الآليات. وأعربت عن ترحيب استراليا أيضا برغبة المفوض العام في مواصلة الإصلاحات داخل الوكالة، بما في ذلك زيادة التركيز على الأنشطة ذات الأولوية، وإجراء حوار منتظم بشأن مسائل الاستعراض الإداري والإصلاح الهيكلي، وتبسيط العمليات، ومواءمة الخدمات بين الأونروا والسلطة الفلسطينية. وأعربت عن ارتياح استراليا لما يجري من تعاون فعال بين الأونروا والسلطة الفلسطينية؛ فخبرة الوكالة ستكون مصدر فائدة كبيرة في عملية تعزيز القدرات وبناء المؤسسات التي ينبغي أن تمضي قُدما.

١٥ - واختتمت كلمتها قائلة إنه لن يحل قضية اللاجئين سوى تسوية سلمية شاملة، وإلى أن يتم ذلك، ستضطلع الأونروا بدور حيوي في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وأشارت إلى أن استراليا تحث الجانبين على تجديد عزمهما على إحراز تقدم من أجل تحقيق سلام أكيد دائم شامل، وعلى الوفاء بالتزاماتهما وتنفيذ اتفاقاتهما.

١٦ - السيد الزياني (البحرين): قال إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي جزء أساسي من قضية فلسطين التي هي صلب مشكلة الشرق الأوسط. فعلى مدى السنوات، أصبحت الأونروا الوكالة الرئيسية لتقديم مساعدات حيوية للاجئين الفلسطينيين بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك فإن العجز الهيكلي الذي تواجهه الوكالة في الوقت الحاضر هو مصدر قلق بالغ نظرا لأن الجهود التي تبذلها دائما للحد

من أثر الصعوبات المالية لم تعد قادرة على مواجهة العجز التراكمي. وفي حقيقة الأمر، أصبحت الحالة لا تحتمل ما لم تدفع التبرعات المعلنة على الفور. ومع ذلك فقد أعرب عن ثقته في أن تتمكن الأونروا، بمساعدة المجتمع الدولي من التغلب على الأزمة المالية الحالية. وسيظل إسهامها أمرا لا غنى عنه إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط. ولذلك فإنه يحث على تقديم دعم كامل للأونروا، وخاصة لأن من المرجح أن تزداد حدة المشاكل التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في ضوء التعثر الحالي في عملية السلام.

١٧ - السيد كسار (مالطة): قال إن مالطة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه.

١٨ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن أن يُنظر إلى الأونروا في فراغ: فإنجازاتها تعتمد كثيرا على البيئة التي تعمل فيها. وتقرير المفوض العام (A/51/13) يسرد بالتفصيل المشاق التي تواجهها على أرض الواقع، ولا سيما أثر التطورات الأخيرة. والحالة المتدهورة تدعو إلى القلق وتطيل من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. وقد ظلت الأونروا، منذ إنشائها، شعلة أمل للملايين من اللاجئين. وأنشطتها لم تعد بالفائدة على اللاجئين وحدهم، بل أفادت أيضا في إنشاء وتدعيم الخدمات في المناطق الخاضعة لمسؤولية السلطة الفلسطينية. ونقل مقر الوكالة إلى غزة يعزز دور الوكالة، وينبغي ألا تتخذ الوفورات المحققة ذريعة لحرمان الوكالة من الأموال التي تحتاجها على وجه السرعة. فالمزيد من خفض التكاليف والتقشف إنما ينطوي على مخاطر جسيمة، أولها تضاؤل الخدمات أينما وعندما تكون الحاجة إليها ماسة.

١٩ - ومضى قائلا إن القيود المفروضة على عمليات الوكالة وعلى حركة موظفيها ضارة باستمرار الخدمات وحسن حال اللاجئين الفلسطينيين. والمصاعب الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن إغلاق الحدود تعيق الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي، على الرغم من أن الوكالة تواصل تقديم الخدمات في إطار خطط العمالة المؤقتة.

٢٠ - واستطرد قائلا إن الوكالة لم تتخل عن تركيزها، وخاصة على الفئات السكانية الأضعف. وفي جميع مجالات عملها، أدت المشاركة المجتمعية في مشاريعها إلى زيادة فوائد هذه المشاريع، وكانت هامة في نجاحها. كما كان تنسيق الخدمات مع السلطة الفلسطينية عاملا حاسما. أما برنامج إنفاذ السلم، فقد كان مصدرا هاما للاستثمار، من حيث بناء الهياكل الأساسية ومن حيث تنمية الموارد البشرية من خلال إشراك الشعب الفلسطيني وإمكاناته. وأعرب عن اعتقاد حكومته في هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام، بأنه يتعين على البلدان التي تعهدت بتمويل تنمية المنطقة الخاضعة حاليا للسيطرة الفلسطينية أن تترجم هذه التعهدات إلى عمل، لتزيل بذلك الأخطار المحيقة بالعملية ذاتها وبالاستقرار السياسي في المنطقة.

٢١ - ومضى قائلا إن مالطة لا تزال ثابتة في التزامها بتحقيق تسوية عادلة دائمة لقضية فلسطين؛ وإنه لا بد من إذكاء جذوة الأمل التي لم تتوهج إلا لأشهر قليلة مضت. فليس في إمكان الأطراف المعنية أو

المجتمع الدولي التخلي عن درب السلام. وهذا يتطلب تنفيذا تاما للاتفاقات المعقودة وإرادة للتغلب على العقبات.

٢٢ - السيد واينغ (بابوا غينيا الجديدة): قال إن بابوا غينيا الجديدة تشارك الوفود الأخرى قلقها العميق بشأن الحالة المالية الحرجة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم دعمه للشعب الفلسطيني. والوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه في مؤتمر إعلان التبرعات في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، واتباع نهج إيجابي إزاء المؤتمر القادم لإعلان التبرعات. وأضاف قائلا إنه في غضون السنة الماضية حدثت تطورات كثيرة من شأنها توفير بيئة إيجابية من أجل السلام والأمن في الشرق الأوسط. ومن الخطوات الهامة صوب تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عقد انتخابات المجلس الفلسطيني وإنشاء السلطة الفلسطينية. وأعرب عن القلق العميق الذي يساور وفده من أن موقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة والنهج التي تتبعها إزاء العناصر الأساسية في عملية السلام من شأنهما تعريض ما تم من منجزات حتى الآن للخطر الشديد؛ وعن أمل وفده في أن يكون في مقدور الأطراف المعنية الالتزام بما سبق إبرامه من اتفاقات لبلوغ الأهداف النهائية للشعب الفلسطيني والمواطنين الإسرائيليين في العيش في سلام ووئام. كما أعرب عن أمل وفده في أن تمتنع الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن القيام بأي تحركات استفزازية من شأنها تعريض السلام للخطر وأن تعمل في إطار مبادئ وقواعد القانون الدولي.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي المساهمة بالموارد الكافية للأونروا، تجنبا لحدوث أي تدهور خطير في الخدمات قد يزيد من انحراف هدفي تحقيق السلام والأمن في المنطقة عن مسارهما. وأعرب عن استعداد بابوا غينيا الجديدة لأن تفعل كل ما في وسعها في نطاق قدرتها المالية المحدودة لدعم العمليات الجارية للوكالة. فالدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتوطيد أقدامهم في وطنهم في نهاية المطاف هو جزء هام من عملية السلام.

٢٤ - السيد هانسن (المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال إن من دواعي الرضا أن يشارك في المناقشة بشأن الأونروا عدد من الوفود غير مسبوق وأن يظهروا تفهما للحالة المالية العسيرة التي تواجهها الوكالة؛ وإنه يود إيضاح عدد من النقاط. إذ ليس المقصود من برنامج تنفيذ السلام حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ وإنما الهدف منه تحسين نصيب اللاجئين وإطلاعهم على ما سيعود عليهم من المنفعة بإقرار السلام. وحين اضطرت الوكالة لتخفيض ما توزعه من مواد غذائية معينة وقصرها على حالات الشدة الخاصة، فسر الناس المعنيون ذلك بأنه انسحاب من جانب المجتمع الدولي، والحقيقة هي أن موارد الأونروا قاصرة عن توفير هذه السلع. وأوضح قائلا إن نظر الوكالة في إمكانية تقديم دفعات نقدية بدلا من السلع ليس علامة على أنها تريد الانسحاب من المنطقة، بل هو نتيجة لاعتبارات سياسية في الاتحاد الأوروبي. وستحاول الأونروا تقديم مساعدات كافية لمن يحتاجها حقا. وأكد عدم وجود خطة مدبرة لتقليص الخدمات المقدمة أو إلغائها كلية. وأعرب

عن تطلعه إلى أن يتمخض مؤتمر إعلان التبرعات المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن نتائج إيجابية.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/51/99 و Add.1-2، A/51/310، A/51/407، A/51/411، A/51/429، A/51/514، A/51/516، A/51/517، A/51/518، A/50/915؛ A/C.4/51/L.19-L.23)

٢٥ - السيد دي سيلفا (سري لانكا): تحدث بصفته رئيسا للجنة الخاصة، فقدم تقرير اللجنة (A/51/99/Add.2) والتقريرين الدوريين المصاحبين له (A/51/99 و Add.1)، اللذين يشملان الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأردف قائلا إن الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق أوسلو الثاني) قد ولد توقعات كبيرة، وإن بعض التطورات الإيجابية قد حدثت في الحقيقة مثل انسحاب الجيش الإسرائيلي من ست مدن في الضفة الغربية ابتداء من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. واستدرك قائلا إن من دواعي الأسى أن حالة حقوق الإنسان في جملتها قد تدهورت في الأراضي المحتلة، مما يعزى بدرجة كبرة إلى عزل إسرائيل الأراضي المحتلة في أعقاب هجمات التفجير الانتحارية داخل اسرائيل. ومن دواعي القلق البالغ كذلك بعض السياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية واندلاع العنف في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢٦ - وأعرب عن أسفه لمواصلة إسرائيل امتناعها عن التعاون مع اللجنة الخاصة ذاتها، مما اضطرها إلى الاستناد إلى مصادر غير مباشرة فيما توصلت إليه من نتائج لوضع تقريرها. وقد ركزت اللجنة على بيانات الحكومة الجديدة بشأن سياساتها وعلى تطبيقها مختلف أشكال العقاب الجماعي، البغيضة في أي نظام متحضر للعدالة الجنائية والتي تنم عن عداء لشعب بأكمله. وتعرضت اللجنة بالتفصيل أيضا للتدابير التي تمس الحق في الحياة والسلامة البدنية وغير ذلك من الحريات الأساسية، ولإدارة العدالة ومعاملة المحتجزين، ولمجموعة كاملة من المسائل مثل مصادرة الأراضي والتوسع في المستوطنات والطرق التي تربط بينها، وسلوك المستوطنين التي يتعين حلها إن كان للسلام الدائم أن يحل في المنطقة.

٢٧ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل، الذي أعلنت إسرائيل ضمه بصورة غير مشروعة، وجدت اللجنة الخاصة أن حريتي التعبير والتنقل وأن الموارد من الأراضي والمياه ما برحتا منتقصتين. كما وجدت أن منع التجول يفرض بطريقة تعسفية، وأن السكان يتعرضون لأعمال العنف أو الاستفزاز.

٢٨ - واستطرد موضحا فقال إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة قد ساءت بدرجة ملحوظة، وإن حال الشعب الفلسطيني لم يتحسن حتى في المناطق التي جرى فيها نقل صلاحيات محدودة إلى السلطة الفلسطينية. وقد كان لغرض الإغلاق من جانب اسرائيل عقب هجمات القنابل التي وقعت في شباط/

فبراير ١٩٩٦ عواقب وخيمة بالنسبة لقطاع غزة بصفة خاصة، كما أدى باقتصاد الأراضي المحتلة إلى التوقف الفعلي. وعلاوة على ذلك، فقد أوقفت الحركة لأول مرة داخل الأراضي المحتلة نفسها بغرض ما يشبه حصارا داخليا على نحو ٥٠٠ قرية عربية في الضفة الغربية. بيد أن أخطر عواقب العزل التام عمليا للأراضي المحتلة هو إلى حد بعيد التدهور الكبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ تفيد البلاغات بوصول معدل البطالة إلى ٦٠ في المائة ومنع ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠ عامل فلسطيني من الوصول إلى أماكن عملهم في اسرائيل، ونقص في السلع الأساسية المستوردة، وتوقف جميع الواردات وما ترتب عليه من إغلاق الأعمال التجارية، وبآفاق مظلمة للأعمال التجارية بوجه عام. كما نجمت عن الإغلاق آثار وخيمة على صحة السكان، بالنظر إلى القيود المفروضة على تحركات المرضى والعاملين الصحيين على السواء، مما أسفر عن حدوث عدد من الوفيات. أما مضايقة الفلسطينيين بل وضربهم عند نقاط التفتيش فهي دليل على ثقافة سادية. وقد تأثر التعليم أيضا من جراء الإغلاق، بالنظر إلى منع الطلاب من السفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتقال الشرطة آخرين في مداهمات لمهاجع الطلبة الداخليين، وحظر بعض المنظمات والمنشورات الإسلامية في القدس والخليل. وقيد الإغلاق كذلك وصول المتعبدين إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، ولا سيما في القدس، كما أبلغ عن مداهمة عدد من المساجد في الضفة الغربية وإغلاقها.

٢٩ - وأضاف قائلا إن أوضاع السجناء الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية قد تردت وفقا للتقارير ترديا خطيرا منذ توقيع اتفاق أوسلو الثاني، من حيث الاكتظاظ، ورداءة الطعام، وعدم كفاية الرعاية الطبية، وانعدام سبل الاتصال بالأسر والمحامين، وكذلك من حيث الترخيص لدائرة الأمن العام باستعمال أساليب في الاستجواب تصل إلى أشكال مفرطة من التعذيب. وقد اعتقل المتهمون بالتعاطف مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي ممن يشتبه في صلتهم بهجمات التفجير الانتحارية وأفراد أسرهم ووضع عدد منهم قيد الاحتجاز الإداري. ويدعى أيضا بأن أعمال القتل ما زالت ترتكب خارج الإطار القانوني.

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إن هدم المنازل ما برح مستمرا، وبخاصة في القدس الشرقية، بهدف القضاء فيما يبدو على الوجود الفلسطيني هناك؛ كما فقد آلاف الفلسطينيين بصورة روتينية مركزهم كمقيمين عقب قضاء أي فترة من الزمن بالخارج. ومن أكثر سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة إثارة للقلق، وربما من أشدها تهديدا لعملية السلام، القرار الذي اتخذته في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ بإنهاء الحظر الذي كان مفروضا على بناء المستوطنات طيلة أربع سنوات، والذي تمخض تلقائيا عن مصادرة الأراضي التي يملكها الفلسطينيون من أجل بناء مستوطنات جديدة وأنفاق وطرق تربطها ببعضها، ولا سيما في المناطق المحيطة بالقدس.

٣١ - ومضى يقول إن الموضوع الذي أقلق اللجنة الخاصة للغاية هو القرار الإسرائيلي بفتح نفق أثري تحت جبل الهيكل، الأمر الذي اعتبره المسلمون في أنحاء العالم عملا استفزازيا خطيرا وأدى إلى نشوب أسوأ الاشتباكات بين الاسرائيليين والفلسطينيين منذ بدء عملية السلام، التي رد الجيش الإسرائيلي عليها بالإفراط في استخدام القوة والإغارة على مناطق الحكم الذاتي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الخالصة.

٣٢ - واختتم كلمته قائلا إن مواصلة الحوار بين الطرفين واستمرار عملية السلام من الأمور الحيوية؛ وعلى كلا الطرفين أن يحترما اتفاق أوسلو الثاني نصا وروحا، وأن يستأنفا محادثات السلام على الفور. كما ينبغي لكليهما البرهنة على التزامهما بالاتفاقات التي وقعاها حتى الآن، والأخذ بتدابير لبناء الثقة، مثل إعادة نشر الجيش الإسرائيلي في منطقة الخليل، وإطلاق سراح المحتجزين الفلسطينيين، ورفع الإغلاق المفروض، والوقف الفوري لعمليات التوسع في المستوطنات ومصادرة الأراضي، وإغلاق نفق الحائط الغربي. فمن شأن هذه الإجراءات إعادة تنشيط مفاوضات السلام وبعث روح المصالحة.

٣٣ - السيدة ناصر (المراقبة عن فلسطين): قالت إن ممارسات إسرائيل الجارية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة تهدد وجود عملية السلام واستقرار المنطقة في مجموعها. وأضافت قائلة إن إغلاق الأراضي الفلسطينية يتصدر سياسات إسرائيل وممارساتها العقابية الفظة وغير المشروعة، فهو يعني في الواقع إعاقة حرية الحركة للأفراد والسلع داخل الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية والقدس، وبين الضفة الغربية وغزة، وبين الأراضي الفلسطينية بوجه عام وإسرائيل والعالم الخارجي. وقد نقضت اسرائيل الاتفاق الاقتصادي المعقود بين الجانبين بمنعها العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم. فهذه الإجراءات لا تقتصر على الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني وتقطيع أوصال الكيان الفلسطيني فحسب، بل هي تنتهك أيضا الحريات الأساسية المتعلقة بالتنقل والعبادة والتعليم.

٣٤ - وفي غضون العام الماضي، واصلت اسرائيل أيضا الاضطلاع بمجموعة كاملة من الإجراءات والتدابير التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وتشمل هذه الممارسات أعمال المضايقة، والإيذاء البدني، والإعدام بدون محاكمة، والاغتيال والعقاب الجماعي المتعدد الأشكال، بما فيها هدم المنازل وفرض حظر التجول. وعلاوة على ذلك، ما برح السجناء السياسيون، في السجون الاسرائيلية وقد تعرض الكثيرون منهم للتعذيب.

٣٥ - وأوضحت قائلة إن اسرائيل قد حاولت باستمرار تغيير الحالة على أرض الواقع، منتهكة القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين. ففي القدس، قامت اسرائيل بهدم مبنى جمعية برج اللقلق في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦، وفتحت نفقا بجوار المسجد الأقصى، وأبقته مفتوحا منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) انتهاكا كاملا. وعلاوة على ذلك، قررت أيضا الحكومة الإسرائيلية الحالية استئناف حملتها الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وقد صاحب تدفق المستوطنين الجدد مصادرة الأراضي وإساءة استخدام واستغلال الموارد الطبيعية. ولا يزال تواتر السلوك الحربي والمتسم بالعنف من جانب هؤلاء المستوطنين غير القانونية يشكل مصدرا للتوتر الشديد ويعرض أرواح الفسلطينيين للخطر. ومن الواضح أنه لا يمكن لعملية سلام أن توجد ما دامت إسرائيل تواصل استعمارها للأراضي المحتلة. كما يجب على اسرائيل، إنقاذا لهذه العملية، أن تعيد انتشار قواتها خارج مدينة الخليل وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في هذا الشأن، وأن تنفذ كافة الأحكام الأخرى للاتفاقات التي تأخر تنفيذها، وأن تبدأ المفاوضات بشأن التسوية النهائية.

٣٦ - واختتمت كلمتها بالإعراب عن شعور وفدها بالأسف لرفض السلطات الإسرائيلية التعاون مع اللجنة الخاصة. وعن اعتقاده بأنه يتعين على اسرائيل أن تبادر بالموافقة الفورية على ذلك. إذ من الملح، علاوة على ذلك، أن تقبل الحكومة الإسرائيلية بإنطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ من الوجهة القانونية على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس. وأردفت قائلة إنه في حين يعرب وفدها عن أمله في أن تتغير الحالة الراهنة سريعا، فإنه يرى لزاما على الأمم المتحدة، حتى ذاك الوقت، أن تتخذ موقفا أقوى وأن تقدم الدعم الضروري للجنة الخاصة ولأعمالها القيمة.

٣٧ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): قال إن إسرائيل، كما يشير تقرير اللجنة الخاصة إلى ذلك بشكل مفصل، مستمرة في تنفيذ سياستها المتعلقة بضم واستيطان الأراضي العربية، بينما تزداد ممارستها القمعية للسكان العرب يوما عن يوم. فمنذ احتلت إسرائيل الجولان العربية السورية في عام ١٩٦٧، استمر دون توقف ضم الأرض واستيطانها وتهويدها، كما استمرت مصادرة الأملاك العربية وممارسات الاعتقال والسجن والقمع ضد المواطنين العرب. وعلى الرغم من أن هذه الممارسات تمثل انتهاكا لجميع الصكوك والقيم الدولية، فإن إسرائيل تصر على مواصلة سياستها التوسعية، ولهذا الغرض، سنت قوانين مكنتها من الاستيلاء على ٨٠ في المائة من مجموع مساحة الجولان العربي السوري المحتل، الذي يضم حاليا نحو ٠٠٠ ٣٠ مستوطن. وفي الوقت ذاته، لا يزال السكان العرب السوريون يعانون من شتى أنواع الاضطهاد والظلم والقمع.

٣٨ - وتساءل، في ضوء هذه الحقائق، عن مستقبل عملية السلام، ناهيك عن مبدأ الأرض مقابل السلام. فمن الواضح تماما أن إسرائيل لا تريد سلاما عادلا شاملا، حيث أن ذلك السلام لن يخدم تطلعاتها، ولن يمكنها من الاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي العربية المحتلة. ونظرا لأن ممارسات إسرائيل وسياساتها لا تفضي إلى السلام، فقد حث المجتمع الدولي واللجنة الخاصة على بذل مزيد من الجهد واليقظة. وأردف قائلا إن حكومته على استعداد لمواصلة توفير جميع التسهيلات اللازمة لتمكين اللجنة الخاصة من أداء مهمتها.

٣٩ - السيد هيروزه (اليابان): أشار إلى أن التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط تحقق بفضل الجهود الدؤوبة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وإن كانت التطورات الأخيرة في المنطقة غير مشجعة. فالاصطدامات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تثير قلقا بالغا؛ ومسألة الخليل لم تسو بعد. ويجب على الطرفين أن يسعيا جاهدين إلى سد هوة عدم الثقة التي تفصل بينهما، وذلك بالامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى اندلاع مزيد من العنف، والتقيد بالالتزامات التي تعهدا بها بالفعل في إطار عملية السلام، وتكثيف جهودها الصادقة لمواصلتها.

٤٠ - وأعرب عن تصميم اليابان من جانبها على المساعدة في تهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق السلام: فقد أوفدت اليابان مبعوثا خاصا إلى مصر وإسرائيل وقطاع غزة لنقل أفكارها فيما يتعلق بدفع العملية

قدما، كما شاركت حكومته بشكل فعال في محادثات متعددة الأطراف بهذا الشأن. كما منحت اليابان مساعدة قدرها ٢٣٠ مليون دولار للفلسطينيين، وقررت منذ فترة وجيزة أن تقدم ٣,٥ مليون دولار إضافية لصندوق تابع للبنك الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية.

٤١ - وأردف قائلا إن اليابان تعتقد بأن مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بهذا الشأن ينبغي أن يبين بدقة التطورات الحالية، وألا يكون استفزازيا لأي طرف من الأطراف.

٤٢ - السيدة روبنشتاين (إسرائيل): قالت إن العام الماضي قد شهد تقدما كبيرا في منطقة الشرق الأوسط. حيث أعيد نشر جيش الدفاع الإسرائيلي في ست مدن في الضفة الغربية، ونقلت المسؤولية الكاملة عن تلك المدن وأهاليها إلى المجلس الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، أعيد نشر جيش الدفاع الإسرائيلي من مناطق أخرى في الضفة الغربية؛ حيث يتحمل المجلس الوطني الفلسطيني في تلك المناطق المسؤولية عن كافة جوانب الحياة اليومية الفلسطينية: الاقتصاد، والتجارة، والصناعة، والصحة، والتعليم، والثقافة، والأمن الداخلي.

٤٣ - وأضافت قائلة إن إسرائيل والفلسطينيين قد اضطلعوا بمهمة إنهاء النزاع بينهم من خلال الحوار والمفاوضات وجها لوجه، وأنشأوا آليات كثيرة للتعاون المؤسسي في مجالات مدنية مختلفة، وفي الأمور العسكرية، وفي الشؤون القضائية والاقتصادية. وكان التعاون في مجال الأمن مثمرا بشكل جيد، وذلك بتحديد أماكن المجرمين وأعضاء المنظمات الإرهابية. فقد أدرك الإسرائيليون والفلسطينيون معا أنه لا سبيل إلى حل ما بينهم من خلافات بواسطة النزاع المسلح، فاختاروا وفضلوا سبيل السلام على المجابهة. وسيستمرون في هذا السبيل حتى يتوصلون إلى تسوية دائمة مقبولة للطرفين.

٤٤ - وتابعت كلامها قائلة إن تقرير اللجنة الخاصة مثال من الطراز الأول على التدخل دون ضرورة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. فهذا التقرير المشوه ينال فحسب من نزاهة المنظمة ولا يعتزم وفدها مناقشته. واستدركت فأعربت عن رغبتها في توجيه الانتباه إلى أنه في حين يتضمن التقرير قائمة بأسماء الفلسطينيين الذين قتلهم الإسرائيليون خلال فترة الإبلاغ، فهو لا يذكر المواطنين الإسرائيليين الذي قتلهم خلال الفترة ذاتها الفلسطينيون الانتحاريون مفجرو القنابل. وقد أدت أعمال الإرهاب هذه إلى وقف عملية السلام فعلا في آذار/مارس ١٩٩٦، عندما كانت حكومة إسرائيل السابقة لا تزال في السلطة. بيد أنه بعد توقف قصير في عملية السلام، قررت حكومة إسرائيل مواصلتها. ومنذ ذلك الحين، والتعاون ناجح بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية، مما أدى إلى القبض على كثير من الأشخاص المسؤولين عن الأعمال الإرهابية.

٤٥ - وأعربت عن التزام إسرائيل بمواصلة علاقاتها الحيوية مع مصر والأردن والمغرب؛ كما أعربت عن تقدير حكومتها للمساهمات التي يقدمها الرئيس مبارك، والملك حسين، والملك الحسن في عملية السلام، وعن سرورها بزيارة مئات الأردنيين إسرائيل يوميا. فهذه الاتصالات من شأنها أن تشجع على تنمية

الروابط التجارية والاقتصادية لصالح البلدين. وأضافت قائلة إن مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ومؤتمري القمة الاقتصاديين السابقين اللذين عقدا في عمان والدار البيضاء، وكذلك مؤتمر القمة المقرر عقده في قطر في عام ١٩٩٧، هي وسائل أساسية لإقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية بين الشركات الخاصة ورجال الأعمال في جميع أنحاء المنطقة.

٤٦ - واستطردت قائلة إن إسرائيل تهتم أيضا بالرفاه الاقتصادي الفلسطيني، فهي تسمح حاليا بدخول ٥٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني إسرائيل من الأراضي المحتلة، على الرغم من شواغلها الأمنية. ومن دواعي فخر إسرائيل أن تكون من ضمن الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي. وأعربت عن أمل وفدها في أن يقدم للأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، المساعدة في تنمية المناطق الواقعة تحت ولاية المجلس الفلسطيني، نظرا لأن الرخاء الاقتصادي من شأنه أن يقضي على التطرف والعنف. ويحسن بالأمم المتحدة، بدلا من اتخاذ قرارات سياسية غير ضرورية، أن تسعى جاهدة إلى تحقيق تحسن حقيقي في نوعية حياة الشعب الفلسطيني.

٤٧ - السيد شودهري (بنغلاديش): قال إن إسرائيل قامت بانتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وعززت سياسة قمعية للمقاومة أدت إلى انتهاكات شتى لحقوق الإنسان. وتشن إسرائيل حملة منتظمة لإضعاف معنويات الشعب في الأراضي المحتلة، لا سيما الفلسطينيين، بهدف مواصلة احتلالها غير المشروع بحجج مختلفة.

٤٨ - وأضاف قائلا إن إسرائيل قد بدأت مؤخرا، بحجة دواعي الأمن، في استخدام أساليب جديدة لمعاقبة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والعقوبة الجماعية. ففي الشهور الأخيرة، أغلقت إسرائيل مرارا الأراضي الفلسطينية من أجل إعاقة حركة الأفراد والسلع داخل الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضا بين المنطقة الواقعة تحت ولاية السلطة الفلسطينية وإسرائيل. كما أقامت العقبات أمام إنجاز مشاريع الهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة وقطاعات الاقتصاد الأخرى. ونتيجة لهذه الحرب الاقتصادية، تدهور الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، تدهورا كبيرا. وأعرب عن إدانة وفده الشديدة لهذه التدابير، وحث المجتمع الدولي على إقناع إسرائيل بوقف سياسة التدمير الاقتصادي التي تتبعها.

٤٩ - وواصل كلمته قائلا إن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا باستئناف الاستيطان في الأراضي المحتلة قد أوجد وضعا متفجرا؛ وإن مصادرة الأراضي والموارد المائية مستمرة دون هوادة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان، وباتت أعمال القتل دون تمييز وتدمير الممتلكات في جنوب لبنان روتينية. وأعرب عن رغبة وفد بلده في أن يذكر إسرائيل بأنها ملزمة، بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بكفالة حقوق الإنسان الأساسية للشعب في الأراضي التي تحتلها.

٥٠ - وأعرب أيضا عن قلق وفده إزاء الحملة التي تشنها إسرائيل بمكر، ولكن بقوة، لتشويه صورة الشعب في الأراضي المحتلة، إذ تصفهم بأنهم إرهابيون عازمون على تعريض أمن إسرائيل والسلام والأمن الدوليين للخطر. وأردف قائلا إنه لا بد من إيقاف هذه الحملة فورا.

٥١ - إذ أن الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى سيكون خطوة هامة في سبيل الحد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي غضون ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة، وأن تسمح لها بالتحقيق في حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

٥٢ - وأعرب عن تأييد وفده التام لتوصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، وتشجيعه المجتمع الدولي على السماح للجنة الخاصة بمواصلة عملها حتى تنهي إسرائيل احتلالها هذه الأراضي. وأردف قائلا إنه ينبغي للأمين العام في الوقت ذاته ألا يدخر جهدا لضمان قدرة اللجنة الخاصة على الاضطلاع بولايتها.

٥٣ - تولت السيدة ليونس - كاريل (سانت لوسيا) رئاسة الجلسة.

٥٤ - السيد علي (السودان): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يبين بوضوح انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها حكومة اسرائيل، فضلا عما يترتب عليها من آثار اقتصادية - اجتماعية وخيمة في حياة الفلسطينيين. كما يبين عدم مراعاة نص وروح الاتفاقات بين الشعب الفلسطيني واسرائيل التي تدعو إلى سلام عادل شامل. ومضى يقول إن مجلس الأمن ما زال يغض البصر عن ممارسات اسرائيل ولا يتخذ أي إجراء لإلزامها بتنفيذ قراراته التي تدعو إلى الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة. بل على العكس من ذلك، فهو ينزل العقاب بالأبرياء دون وجه حق فيفرض العقوبات عليهم لمجرد اختلاف سياساتهم عن سياسات مناصري اسرائيل، الذين يتلاعبون بالمجلس كيفما يشاءون.

٥٥ - واختتم بيانه بالتأكيد على رأي حكومته القائل بأن يرتكز السلام على مبادئ العدل والحفاظ الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في المنطقة، وعلى الالتزامات التي اتفقت عليها الأطراف المعنية. إذ أن النكوص بهذه الالتزامات إنما يدل على انعدام الرغبة الحقيقية في إحلال السلام.

٥٦ - السيد برباش (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تقدير وفده البالغ للعمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة، ولا سيما تقاريرها عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واستطرد قائلا إن تضاعف حدة الممارسات الاسرائيلية، وازدياد عدد الضحايا الأبرياء، وفرض العقوبات الجماعية على سكان الأراضي المحتلة، وضم الأراضي، وإقامة المستوطنات، تشكل خرقا واضحا للقرارات الدولية. والاسرائيليون ماضون في تنفيذ سياساتهم الرامية إلى تغيير المركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة وخصائصها الجغرافية، وتكوينها الديمغرافي، وخاصة في مدينة القدس.

٥٧ - وتابع كلامه قائلا إن من شأن هذه الإجراءات نسف كل جهد يبذله المجتمع الدولي لتحقيق سلام عادل شامل يعيد للمنطقة أمنها واستقرارها. وأعرب عن مطالبة وفده بإدانة كافة أشكال الانتهاك لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ووقف الإجراءات التعسفية التي تتخذ ضد الشعب الفلسطيني، واحترام حرياته السياسية، والامتثال لإرادة المجتمع الدولي التي عبر عنها العديد من قرارات الأمم المتحدة.

٥٨ - وأكد أن الاستمرار في سياسة احتلال الأراضي بالقوة أمر مرفوض ولا ينسجم مع السلام العادل الشامل، الذي يكفل تحرير كل الأراضي العربية المحتلة، والإعمال التام لحقوق الشعب الفلسطيني. إذ أن إقامة دولة مستقلة ديمقراطية في فلسطين، عاصمتها القدس التي يعيش فيها العرب واليهود على حد سواء، سيقدم حلا أساسيا لهذه القضية، وكل ما هو دون ذلك لن يؤدي إلا إلى إطالة معاناة الشعب الفلسطيني.

٥٩ - واختتم بيانه بالتنويه بأهمية استمرار اللجنة الخاصة في رصدها للانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. وأعرب عن تأكيد وفده مرة أخرى على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وكذلك على حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة. كما أعرب عن مطالبة وفده بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، وإنهاء سياسة الإجلاء، وبناء المستوطنات، وإجراءات القمع ضد الشعب الفلسطيني.

٦٠ - السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): استأنف رئاسة الجلسة.

٦١ - السيد بهين محمد (بروني دار السلام): قال إن التطورات الأخيرة قد برهنت من جديد على مطامع اسرائيل الإقليمية وتصميمها على إبقاء وضعها كسلطة احتلال في الأراضي العربية، متحدية بذلك جميع الجهود الدولية المبذولة للعثور على حل سلمي؛ وإن القضايا القائمة بين الأطراف ينبغي أن تحل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالاستناد إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام"، الذي يشمل إعادة الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان. كما يتعين على اسرائيل، كي تستعيد الثقة الدولية، أن تقر بالدور الأساسي الذي تؤديه السلطة الفلسطينية وأن تفي بما عليها من التزامات بموجب اتفاق السلام.

٦٢ - واستطرد قائلا إن الشعب الفلسطيني ما زال يتعرض للقمع والتمييز، اللذين يشملان العقاب الجماعي، وهدم منازل المشتبه في أمرهم، وعزل المناطق، والإغلاق المتكرر للمؤسسات التعليمية، وحظر التجول، وغير ذلك من القيود؛ وإن سياسة توطين المواطنين اليهود والمهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمثل انتهاكا خطيرا لاتفاق السلام. فقد أدت هذه السياسة إلى تشريد الفلسطينيين والعرب الآخرين من وطنهم الشرعي. وعلاوة على ذلك، فقد لجأ ٣,٣ مليون فلسطيني إلى الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى حالة تتسم بالتعقيد والتقلب في هذه البلدان.

٦٣ - وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أظهرت القيادة الاسرائيلية استهانتها بالأماكن المقدسة حين فتحت نفقا قرب المسجد الأقصى في القدس. وأسفرت أعمال العنف التي تلت عن وقوع أكثر من ٧٠ قتيلا. وأعرب عن قلق وفده لاتسام تسيير الشؤون في فلسطين بهذا العنف والعدوان ولمحاولة القيادة الاسرائيلية إلقاء تبعة أعمال العنف على الفلسطينيين وهم ضحاياه الأوائل.

٦٤ - واختتم كلمته بقوله إن وفده يحث اسرائيل على الامتثال لأحكام اتفاق السلام والعمل من أجل إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

٦٥ - السيد دودش (تونس): قال إن منطقة الشرق الأوسط تشهد اليوم تطورات خطيرة تثير الذعر وتهدد تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وأعرب عن شكه في أن تفي اسرائيل بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات، فتعزز عملية السلام من أجل الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي طبقا لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦٦ - وأعرب عن أسفه لتنصل حكومة اسرائيل الجديدة من الاتفاقات التي التزمت بها الحكومة السابقة، فأعاقت بذلك عملية السلام؛ وتردت الحالة في الأراضي المحتلة وتزايدت الممارسات القمعية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين.

٦٧ - كما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة أن تَواصُل إغلاق الأراضي المحتلة قد أنزل أضرارا كبيرة بالأوضاع المعيشية للفلسطينيين. فقد تعطل النشاط الاقتصادي وانخفضت المبادلات التجارية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى توقف المستثمرين عن نشاطهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الفلسطينيين لم يعد بإمكانهم الوصول إلى أماكن عملهم فأصبحوا يعيشون في فقر مدقع.

٦٨ - وأضاف قائلا إن الحكومة الاسرائيلية الجديدة قد عادت إلى سياسة إقامة المستوطنات وتوسيعها ومصادرة الأراضي وإجلاء أهاليها وتركهم بلا مأوى. ولا تزال تماطل أيضا في الانسحاب من مدينة الخليل، غير عابئة بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها في هذا الشأن؛ وكما لا زالت مستمرة في إنزال العقاب الجماعي كهدم المنازل وحظر التجول ومحاصرة المدن الفلسطينية. وقد تعرض تقرير اللجنة الخاصة أيضا إلى ازدياد حالة المعتقلين الفلسطينيين تدهورا بسبب الاكتظاظ وعدم العناية الصحية والمعاملة السيئة.

٦٩ - واستطرد قائلا إن الحكومة الاسرائيلية لم تتوان عن استفزاز المشاعر الدينية للفلسطينيين بإقدامها على فتح نفق تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى في القدس، الأمر الذي أدى إلى اندلاع العنف الذي خلف العديد من القتلى والجرحى. وهذا الإجراء الذي يهدف إلى تغيير الوضع القانوني للقدس هو خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة، ويضرب عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن والاتفاقات المبرمة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي نصت على النقاش بشأن وضع القدس خلال مفاوضات الوضع النهائي.

٧٠ - ومن المحتمل أن تسفر ممارسات اسرائيل الاستفزازية، وإجراءاتها القمعية المتخذة بدعوى الأسباب الأمنية، عن نتائج وخيمة إذا لم يتم العدول عنها؛ فهذه الأعمال لا تخدم إلا أغراض المتطرفين وتقوض أغراض العاملين من أجل السلام. وأردف قائلا إن تقيد اسرائيل بالتزاماتها أمر جوهري لإنقاذ عملية السلام قبل فوات الأوان. كما إن امتثال اسرائيل لمقتضيات اتفاقية جنيف الرابعة والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان شرط أساسي لإرساء قواعد ثقة وتعاون بين كل الأطراف.

٧١ - واختتم بيانه معربا عن تأييد وفده للتوصيات المذكورة في تقرير اللجنة الخاصة. وإصراره على استمرار اللجنة في عملها ما دامت اسرائيل مستمرة في أعمالها التعسفية.

تنظيم الأعمال

٧٢ - الرئيس: لفت انتباه اللجنة إلى رسالة واردة من رئيس اللجنة الخامسة يعرب فيها عن تخوفه من ميل اللجان الرئيسية الأخرى التابعة للجمعية العامة إلى مناقشة الآثار المالية المترتبة على مشاريع القرارات. وأردف قائلا إن رئيس اللجنة الخامسة قد لفت الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ دال - سادسا، الذي تجدد فيه الجمعية تأكيدها على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة التي يعهد إليها بمسؤوليات الأمور الإدارية والمتعلقة بالميزانية؛ كما أن المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة تؤكد ولاية اللجنة الخامسة في هذا المجال حصرا.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٧/٤٥